القوات العراقية تتقدم في أحياء الفلوجة

أعلنت مصادر أمنية عراقية أمس إحراز تقدم في مختلف أحياء مدينة الفلوجة، غرب بغداد، في إطار عمليات استعادة السيطرة على المدينة التي تعتبر إحدى أكبر معاقل تنظيم داعش الإرهابي في البلاد.

وتتولى قوات النخبة العراقية وأخرى موالية لها بمساندة التحالف الدولي بقيادة واشنطن، تنفيذ العملية التي انطلقت منذ نحو شهر.

وقال الفريق رائد شاكر جودت قائد الشرطة الاتحادية «شرعت قواتنا صباح اليوم (الإثنين) في تنفيذ عملية تطهير لمناطق الفلوجة الشمالية انطلاقا من جسر الفلوجة القديم نحو منطقة الجولان» بحسب «فرانس برس».

وأضاف: «هناك مقاومة لتنظيم داعش وتم التصدي لعدد من العجلات المفخخة التي يقودها انتحاريون».

وأكد أن «قواتنا تمكنت من تطهير منطقة الفلوجة القديمة، والجسر الحديدي» في غرب المدينة.

وتهدف العملية إلى استعادة السيطرة على مناطق الجولان والضباط الثانية والمعلمين الثانية، الواقعة في القسم الشمالي من المدينة، وفقا للمصدر.

وتمكنت القوات العراقية من السيطرة قبل ذلك على الأغلبية العظمى من جنوب الفلوجة أعقبها السيطرة على مركز المدينة الجمعة.

من جهة أخرى أعلن قائد عمليات محافظة الأنبار العراقية اللواء الركن إسماعيل المحلاوي عن انطلاق عملية عسكرية واسعة لتطهير منطقتي البوريشة وزنكورة شمال مدينة الرمادي من فلول تنظيم داعش الإرهابي.

وقال المحلاوي في تصريح نقلته وكالة أنباء الإعلام العراقي أمس: إن «قوات الجيش من الفرقة ١٦ وجهاز مكافحة الإرهاب وشرطة الأنبار ومقاتلي العشائر بدؤوا صباح اليوم (الاثنين) عملية عسكرية واسعة لتطهير منطقتي البوريشة وزنكورة شمال الرمادي من فلول إرهابيي داعش».

وأوضح المحلاوي أن العملية العسكرية بدأت من أكثر من محور في المنطقتين وأحرزت القوات تقدماً فيها مشيراً إلى أن هذه القوات تمكنت من تدمير وكر للإرهابيين وقتل سبعة كانوا فيه.

وفي سياق متصل أعلن مصدر أمني في الأنبار أمس أن القوات الأمنية أحبطت هجوما لتنظيم داعش استهدف منطقتي زنكورة والبوريشة ما أسفر عن مقتل العشرات منهم.

في سياق متصل أعلن قائد شرطة محافظة ديالى جاسم السعدي أمس اعتقال أربعة مطلوبين للقضاء بينهم اثنان بتهمة الإرهاب في المحافظة.

من جهة أخرى قتل جنديان عراقيان وأصيب ٨ آخرون في تفجير إرهابي انتحاري عند مدخل معسكر التاجي شمال العاصمة العراقية بغداد.

وقال مصدر أمني لوكالة أنباء الإعلام العراقي: إن انتحارياً كان يرتدي حزاماً ناسفاً فجر نفسه صباح أمس بالقرب من مدخل بوابة معسكر التاجي شمال العاصمة بغداد ما أسفر عن مقتل جنديين اثنين وإصابة ٨ آخرين بجروح متفاوتة.

إلى ذلك أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني علاء الدين بروجردي إن تحرير مدينة الفلوجة من داعش هو هزيمة للسياسة الأميركية وحلفائها في المنطقة وبداية لسقوط وأفول هذا التنظيم الإرهابي باعتباره دمية وألعوبة بيد الأميركيين.

هذا وقالت نيوزيلندا أمس: إنها ستمدد نشر قواتها التي تقوم بتدريب قوات الدفاع العراقية في حربها ضد تنظيم داعش.

وقال وزير الدفاع النيوزيلندي جيري براونلي في بيان: إن هذه القوات التي يبلغ عددها حالياً ١٠٥ أفراد ستبقى في العراق حتى تشرين الثاني ٢٠١٨ أي أطول ١٨ شهرا عما كان مقررا من قبل.

وأضاف: إن «لهذا أثراً ملموساً على قدرة الجيش العراقي على السيطرة والاحتفاظ بأراض من داعش.

وتعمل قوة الدفاع النيوزيلندية مع نحو ٣٠٠ جندي أسترالي يوفرون التدريب على مهارات استخدام الأسلحة الأساسية إضافة إلى الدعم الطبي واللوجستي.

وتقول الحكومة النيوزيلندية: إن البعثة دربت نحو سبعة آلاف فرد من قوة الأمن العراقية منذ بدايتها في ٢٠١٥.

وقال وزير الدفاع النيوزيلندي: إن الحكومة أجازت أيضاً للقوات تدريب قوات عراقية أخرى مثل الشرطة المكلفة بتأمين المدن فور تحريرها من تنظيم داعش.

وكالات

مركبة تابعة للجيش العراقي وسط الفلوجة (رويترز)

قبل استفتاء الخميس

هاموند يحذر من أن الخروج سيكون «لا رجعة فيه».. وتوسك يراه «مؤشراً تحذيرياً» للاتحاد الأوروبي

حذر وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أمس الإثنين من أن المملكة المتحدة لن تتمكن من العودة إلى الاتحاد الأوروبي إذا خرجت منه على إثر الاستفتاء الذي سيجرى الخميس المقبل وتوقع أن تكون نتائج التصويت في «معركة الاستفتاء» بين المعسكرين «متقاربة جداً».

وقال هاموند عند وصوله إلى اجتماع مع نظرائه الأوروبيين في لوكسمبورغ «إنه قرار لا رجعة فيه. إذا قرروا المغادرة (الاتحاد الأوروبي) فلن تكون هناك عودة. لن يعود بإمكان بريطانيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق إلا في شروط غير مقبولة» مثل إلزامها بالانضمام إلى منطقة اليورو أو إلى مجال شنغن.

وكرر هاموند الرسالة التي يؤكد عليها رئيس الوزراء ديفيد كاميرون منذ أشهر، وقال: «من الواضح جداً أنه من الأفضل لمصلحة بريطانيا البقاء عضواً في الاتحاد الأوروبي». وقال: إنه سيذكر زملاءه الأوروبيين بأن حكومته «تنتظر تطبيقاً سريعاً وكاملاً» للإصلاحات التي انتزعتها المملكة المتحدة من الاتحاد.

من جهته، قال وزير الخارجية الفرنسي جان مارك آيرولت إن «كل الأوروبيين يتابعون الشعب البريطاني» مع اقتراب التصويت الخميس، وأكد أن «تاريخنا يذكرنا بحياة مشتركة كبيرة والكثير من الآمال وخيار الشعب البريطاني اليوم سيكون مهماً له وكذلك لأوروبا».

وأضاف الوزير الفرنسي: «أدعو البريطانيين في لحظة الخيار أن يفكروا ملياً في هذا التحدي التاريخي».

بدوره قال رئيس الاتحاد الأوروبي دونالد توسك أمس إن الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يجب أن يعتبر «مؤشراً تحذيرياً» لباقي دول التكتل، مكرراً دعوته البريطانيين إلى البقاء في الاتحاد.

وكتب توسك على تويتر «مهما كانت نتيجة التصويت في بريطانيا، علينا أن نلقي نظرة عميقة على مستقبل الاتحاد. سيكون من الحماقة تجاهل مثل هذا المؤشر التحذيري»، وأضاف: «أدعو المواطنين البريطانيين إلى البقاء معنا، نحن نحتاجكم. معاً نستطيع أن نواجه تحديات المستقبل. ودونكم سيكون الوضع أصعب».

وعقب اجتماع في لشبونة مع رئيس الوزراء البرتغالي انتونيو كوستا، حذر توسك كذلك من التبعات السياسية والجيوسياسية «التي لا يمكن التنبؤ بها» في حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وصرح في مؤتمر صحفي «لا أشك في أن أعداءنا الداخليين والخارجيين سيحتفلون في حال كانت نتيجة الاستفتاء سلبية بالنسبة لنا».

ومع دنو موعد الاستفتاء حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، تشهد البلاد انقساماً على الصعيد الجغرافي أيضاً إذ تؤيد أغلبية المدن الكبرى في اسكتلندا البقاء في أوروبا في حين تفضل الحملة الإنكليزية الخروج منه.

واختصر بيتر كيلنر الرئيس السابق لمعهد يوغوف لاستطلاعات الرأي أنه «الريف الإنكليزي» ضد لندن واسكتلندا وأيرلندا الشمالية.

نشطاء يحملون لافتات «بريطانيا أقوى في أوروبا» في العاصمة لندن (أ.ف.ب)

فلندن العاصمة البريطانية التي يبلغ عدد سكانها ٨,٦ ملايين نسمة تعتبر حسب كل الاستطلاعات مؤيدة لبقاء البلاد في أوروبا بنسب تقارب الـ٦٠٪.

وبفضل حي الأعمال «ذي سيتي» الذي يؤيد بأغلبيته الاتحاد الأوروبي، تملك بريطانيا أحد أكبر المراكز المالية في العالم كما أنها مدينة متنوعة ولد ٣٧٪ من سكانها في الخارج.

وبدوره أوضح البروفسور رون جونستون المتخصص في جغرافيا الانتخابات أن «الأماكن الأكثر تأييداً للاتحاد الأوروبي في بريطانيا هي الأكثر تنوعاً والتي سكانها معتادون على التبادل مع أوروبا وهم أفضل تعليماً وأكثر تقبلاً للعولمة بشكل عام». وما ينطبق على لندن، ينطبق أيضاً بشكل أقل على المدن الإنكليزية الكبرى الأخرى. وقال معهد «يوغوف» في دراسة إن «المدن الجامعية ذات السكان الشباب مثل ليفربول ومانشستر ويورك وبريستول تعتبر من الأكثر تأييداً لأوروبا».

كما وتعتبر اسكتلندا الأكثر تأييداً لأوروبا بالمقارنة مع المقاطعات الأربع التي تشكل المملكة المتحدة، حيث أظهر استطلاع أجراه معهد «ايبوس موري» مؤخراً أن ٦٤٪ يؤيديون البقاء في مقابل ٣٦٪ يفضلون الخروج.

ويستند الحزب الوطني الاسكتلندي «إس إن بي» إلى هذا التيار المؤيد لأوروبا في حججه للمطالبة باستقلال البلاد.

وأضاف جونستون: إن تأييد أوروبا فرصة للبعض «من أجل التخلص من الإنكليز».

وأيرلندا الشمالية مؤيدة أيضاً بأغلبيتها لأوروبا. وأكد تشارلز باتي أستاذ الجغرافيا في جامعة شيفيلد أن «وضع ويلز مثير للاهتمام فهو ليس أكثر تأييداً للخروج من إنكلترا لكن بالتأكيد أكثر ميلاً لهذا الخيار من اسكتلندا وايرلندا الشمالية». أما الريف الإنكليزي أو «الحزام الأخضر» يشكل بمساحاته الخضراء التي تطوق المدن الكبرى المعقل الأساسي لمؤيدي خروج البلاد.

في هذه المناطق يعيش السكان الذين يشعرون بأنهم أكثر عرضة للتهديد من الهجرة لأنهم سيفقدون من أراضيهم، بالإضافة إلى ما سيترتب على قدومهم من أعباء على الخدمات العامة.

وحذر كريس غيرلينغ رئيس مجلس العموم الذي يعتبر من كبار مؤيدي الخروج، من أن «الهجرة بأعداد كبيرة سترغمنا على البناء في قسم كبير من الحزام الأخضر لتلبية الطلب على المساكن».

وأشار باتي «هناك تأييد أكبر للخروج في قلب انكلترا خصوصاً المناطق الوسطى حول المدن الصناعية القديمة في الشمال والسواحل الجنوبية والشرقية للبلاد»، وأضاف: إن «الأشخاص ذوي المداخيل المحدودة هم الذين يشعرون بأنهم الأكثر عرضة للتهديد من الهجرة».

وفيما الهجرة أقل انتشاراً في المنتجعات منها في المدن لكنها تشكل مع ذلك الحجة الأساسية أيضاً لمؤيدي الخروج من الاتحاد الأوروبي في هذه المناطق.

(أ ف ب– وكالات)

إيران تعلن كشف وإحباط عمليات إرهابية في طهران وعدد من المحافظات

أعلنت وزارة الأمن الإيرانية عن اعتقال إرهابيين وكشف وإحباط عمليات إرهابية كانوا يخططون لتنفيذها في العاصمة طهران وعدد من المحافظات الإيرانية.

وقالت الوزارة في بيان أصدرته أمس إنه «تم كشف وإحباط أكبر مؤامرة إرهابية تكفيرية وهابية حيث كان الإرهابيون يخططون لعمليات وتفجيرات في العاصمة طهران ومحافظات أخرى وتم اعتقالهم وضبط عدد من القنابل المعدة للتفجير وكميات كبيرة من المواد الأولية للمتفجرات».

وأضاف البيان إنه سيتم نشر كل ما يتعلق بالأمر بعد استكمال التحقيقات داخل إيران وخارجها والانتهاء من استجواب الموقوفين.

وكان وزير الأمن الإيراني محمود علوي أعلن الشهر الماضي عن كشف وتفكيك ٢٠ خلية إرهابية خلال العام المنصرم كانت تنوي القيام بعمليات تفجير وتحركات تخل بالأمن والاستقرار في البلاد مع قتل بعض عناصرها واعتقال عدد آخر والعثور على كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة.

كما أعلن أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران محسن رضائي أواخر الشهر الماضي أنه تم مؤخراً اعتقال مجموعات إرهابية دخلت إلى إيران بدعم من النظام السعودي.

وكالات

قبالة السواحل الليبية

الاتحاد الأوروبي يعزز عمليته البحرية قبالة السواحل الليبية

زوافق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي أمس على تعزيز العملية البحرية الأوروبية (صوفيا) قبالة ليبيا لوقف تهريب البشر عبر المتوسط، لتشمل تدريب حرس السواحل الليبيين وفرض حظر دولي على الأسلحة.

كما اتفق الوزراء على توسيع مهام عملية صوفيا عاماً واحداً، وسط مساعي الاتحاد الأوروبي لوقف تدفق المهاجرين من شمال إفريقية وغيرها من الدول في محاولة للوصول إلى أوروبا.

وتقررت عملية صوفيا قبل عام للتصدي لمهربي المهاجرين في وسط البحر الأبيض المتوسط والذين كانت لليبيا قاعدتهم الخلفية. وحصلت المهمة الأسبوع الماضي على موافقة الأمم المتحدة لتتولى فرض احترام حظر الأسلحة على ليبيا الساري منذ ٢٠١١، في أعالي البحار.

وإثر اجتماع لوكسمبورغ أصدر الوزراء بياناً ينص على أن «مجلس (الدول الأعضاء) مدد إلى ٢٧ تموز ٢٠١٧ تفويض عملية صوفيا للبحرية الأوروبية الهادفة إلى تفكيك بنى مهربي البشر في جنوب وسط البحر المتوسط».

وأضاف: «كما عزز المجلس تفويض العملية بإضافة مهمتين مكملتين هما تدريب قوتي البحرية وخفر السواحل الليبيتين والمساهمة في تطبيق حظر الأسلحة الأممي في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا».

وأطلق الاتحاد الأوروبي عملية صوفيا في العام الماضي بعد مقتل مئات المهاجرين جراء غرق مراكبهم المتهالكة قبالة سواحل جنوب إيطاليا ما أثار استنكاراً عاماً إزاء معاناتهم.

وشهدت طريق الهجرة وسط المتوسط زيادة عدد المهاجرين الذين خاطروا بحياتهم في الأسابيع الأخيرة بعد أن توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق مع تركيا في آذار لوقف تدفق اللاجئين الذين يعبرون بحر إيجه للوصول إلى أوروبا وتجاوز عددهم العام الماضي المليون.

وتشارك في العملية حالياً خمسة زوارق وثلاث مروحيات مكلفة رصد مراكب المهربين وتدميرها في المياه الدولية.

وأفاد مسؤولون أنهم سيراجعون الإمكانات الإضافية التي قد تحتاج إليها المهمة في تموز لتنفيذ تفويضها الجديد.

وأضافوا إنه من المرجح أن يدرب الاتحاد الأوروبي المجموعة الأولى المؤلفة من نحو ١٠٠ من حرس السواحل الليبيين ودفعة أخرى بعد ذلك، وبحلول ذلك الوقت ستتسلم ليبيا عشرة قوارب كان طلبها الزعيم الراحل معمر القذافي من إيطاليا.

ولا تستطيع قوة الاتحاد الأوروبي دخول المياه الإقليمية الليبية من دون طلب رسمي من حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة والتي تحاول بسط سلطتها من طرابلس إلى باقي البلاد.

وفرض حظر الأسلحة على ليبيا للمرة الأولى في ٢٠١١. وتحدث مراقبو الأمم المتحدة عن شحنات أسلحة من مصر وتركيا والإمارات والسودان إلى مختلف الفصائل الليبية.

أ ف ب

٢٣ قتيلا على الأقل في هجمات في أفغانستان.. وطالبان تتبنى

قتل ٢٣ شخصاً على الأقل بينهم ١٤ حارساً أمنياً نيبالياً في ثلاث هجمات متزامنة في كابول وشمال شرق البلاد أمس الإثنين، هي الأولى منذ الإعلان عن المزيد من الالتزام الأميركي ضد المتمردين الأفغان.

وفي الهجوم الأول، أعلنت وزارة الداخلية في بيان أن التفجير الذي وقع قبيل الساعة السادسة (١,٣٠ ت غ) على طريق جلال أباد كبرى مدن الشرق الأفغاني أوقع ١٤ قتيلاً: «جميعهم نيباليون» وتسعة جرحى هم «خمسة نيباليين وأربعة أفغان»، وأكدت الوزارة أنها «تدين بحزم هذا العمل الإرهابي ضد حافلة تقل أجانب».

وبعيد ذلك انفجرت قنبلة أخرى عند مرور موكب يقل أحد أعضاء مجلس الولاية، كما قالت الوزارة. وأضافت إن شخصاً واحدا قتل وجرح أربعة آخرون بينهم المسؤول السياسي.

وأعلنت السفارة الكندية في كابول في تغريدة على «تويتر» أن النيباليين الذين قتلوا في الهجوم الأول كانوا يعملون لحساب هذه البعثة. وقالت السفارة إنها تؤكد «الهجوم الذي استهدف (أمس) طاقمنا الأمني» لكنها أوضحت أنه «لم يحدث هجوم على مكاتب السفارة».

وقد سمع دوي الانفجار الذي وقع عند مدخل مجمع يضم هؤلاء الحراس حسب الشرطة، في دائرة واسعة حوله.

وتبنى ناطق باسم حركة طالبان على شبكات التواصل الاجتماعي الهجومين اللذين وقعا في كابول وهما أول تفجيرين تشهدهما العاصمة منذ بداية شهر رمضان في السادس من حزيران.

وذكر المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد في نص على خدمة الرسائل «واتساب» أنه «صباح (أمس) قمنا بهجوم استشهادي ضد حراس قوات العدوان ما أسفر عن سقوط عشرين قتيلا وجريحا».

ويعود آخر هجوم في العاصمة الأفغانية إلى ١٩ نيسان، وقد أسفر عن سقوط ٦٤ قتيلاً وأكثر من ٣٤٠ جريحاً وتبنته حركة طالبان.

وبعيد هذين الهجومين، أعلنت السلطات المحلية مقتل ثمانية أشخاص على الأقل وجرح ١٨ آخرين في انفجار دراجة نارية في ولاية بدخشان شمال شرق البلاد.

واستهدف الاعتداء الذي وقع قرابة الساعة ١٠,٠٠ (٠٥,٣٠ ت غ) سوقاً في مدينة كشم و«جميع الضحايا من المدنيين»، حسبما أوضح المتحدث باسم حاكم المنطقة ناويد فروتان. وأضاف: «إنها معلومات مؤقتة ويمكن أن ترتفع حصيلة القتلى والجرحى».

وقتل أكثر من خمسة آلاف من أفراد قوات الأمن الأفغانية العام ٢٠١٥ على حين تحدثت الأمم المتحدة عن حصيلة قياسية للإصابات بين المدنيين تبلغ أكثر من ١١ ألف شخص بينهم ٣٥٥٠ قتيلاً.

(أ ف ب)

هجوم انتحاري أصاب حافلة صغيرة تقل حراس أمن أجانب في كابول (رويترز)

٦ قتلى وأكثر من مئة جريح خلال تظاهرة تخللها صدامات مع الشرطة في المكسيك

أعلنت السلطات المكسيكية أن مسلحين مجهولين أطلقوا النار خلال صدامات بين الشرطة ومعلمين كانوا يحتجون على إصلاح في قطاع التربية، ما أدى إلى سقوط ستة قتلى وأكثر من مئة جريح.

واندلع العنف عندما تدخل نحو ٨٠٠ شرطي لطرد نحو ألف مدرس يغلقون منذ أسبوع طريقاً في بلدة أسونسيون نوشيكتلان الواقعة في ولاية أوكساكا السياحية، بمساعدة نحو مئة طالب ومؤيدين آخرين بينهم أهالي طلبة.

وقالت التنسيقية الوطنية للعاملين في قطاع التعليم: إن قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين على إصلاح نظام التعليم. وتقود التنسيقية التحرك احتجاجاً على إصلاح نظام التعليم وعلى اعتقال اثنين من قادتها.

ونفت لجنة الأمن الوطني أولاً أن يكون عناصرها مسلحين وقالت: إن الصور التي أظهرت مسدساتهم «مزورة».

لكن قائد الشرطة الفدرالية أنريكي غالينو قال في وقت لاحق: إن وحدة مسلحة انتشرت بعدما أطلق مجهولون «النار على الشرطة وعلى السكان»، وأضاف في مؤتمر صحفي: إن «المدرسين ليسوا متورطين في هذه الأمور».

من جهتها، قالت حكومتا الاتحاد والولاية في بيان مشترك: إن «هناك تقارير تشير إلى وجود مجموعة عنيفة عديدة قادة إغلاق الشوارع ومحاصرة منشآت إستراتيجية في الأيام الأخيرة»، ودعتا تنسيقية العمال إلى النأي بنفسها عن مثل هذه المجموعات المجهولة.

وصرح المسؤول في الأمن العام خورخي ألبرتو رويس في مؤتمر صحفي أن ستة مدنيين على الأقل قتلوا و١٠٨ آخرين جرحوا هم ٥٥ شرطياً و٥٣ مدنياً، وأضاف: إن ٢١ شخصاً أوقفوا، وأضاف: إنه تم تجميع الجرحى وعظمهم في حالة «حرجة» في كنيسة البلدة تمهيداً لنقلهم إلى المستشفيات.

وأكد عاملون في القطاع الصحي مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل هم شابان في الـ٢٣ والـ٢٨ من العمر وقاصر يبدو أنه كان طالباً في المرحلة الثانوية.

من جهة أخرى، قتل شخصان أحدهم صحفي قرب مكان كان يشهد عمليات نهب محل تجاري في أوج مواجهات في جوشيتان ساراغوزا وهي بلدة أخرى تقع في ولاية أوكساكا التي امتدت إليها الصدامات.

(أ ف ب)

انتخابات تشريعية مبكرة في كرواتيا بعد حل البرلمان

صوت النواب الكرواتيون أمس الإثنين على حل البرلمان ما يمهد الطريق أمام تنظيم انتخابات مبكرة في منتصف أيلول بعد خسارة رئيس الوزراء تيهومير أوريسكوفيتش تصويتاً على الثقة في الأسبوع الفائت.

وأعلن رئيس البرلمان زيليكو رينر أن حل البرلمان «سيدخل حيز التنفيذ في ١٥ تموز»، وسيترتب تنظيم انتخابات تشريعية بعده في غضون ٦٠ يوماً.

وأقر حل البرلمان بأصوات ١٣٧ نائباً في المجلس الذي يضم ١٥١ مقعداً.

وسقطت الحكومة اليمينية برئاسة أوريسكوفيتش، الإداري السابق في قطاع الصيدلة الذي لم ينتم إلى حزب معين، بعد خمسة أشهر في الحكم، في ضربة قاسية للحزب الرئيسي في التحالف الحاكم، الاتحاد الديمقراطي الكرواتي.

وأدت انتخابات غير حاسمة في تشرين الثاني إلى تشكيل ائتلاف بصعوبة بين الاتحاد الديمقراطي وحزب موست. لكن الخلافات استمرت بينهما خصوصاً مع المخاوف إزاء اتجاه كرواتيا إلى اليمين.

كما تفاقمت الأزمة السياسية الشهر الفائت بعد قضية تضارب مصالح شملت رئيس الاتحاد الديمقراطي الواسع النفوذ توميسلاف كرامركو الذي يتولى كذلك منصب نائب رئيس الوزراء.

غير أن الانتخابات المبكرة ستؤخر إصلاحات ضرورية في الدولة التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي، وما زال أداؤها الاقتصادي بين الأسوأ في الاتحاد.

أ ف ب

وماذا بعد عملية «أورلاندو»؟

صياح عزام

عملية «أورلاندو» الأخيرة في الولايات المتحدة الأميركية هي عملية قتل جماعية بامتياز، وهي الأكبر من حيث عدد الضحايا في تاريخها، وهي الثانية من حيث حجم الخسائر البشرية المترتبة عليها منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

ثمة مناخات من الغموض ما زالت تحيط بعملية «أورلاندو» وقد يحتاج أمر معرفة مختلف ملابساتها والأجواء المحيطة بها إلى مزيد من الوقت، في الوقت الذي اتضح فيه أن منفذ العملية «إرهابي» متعاطف مع داعش عن بعد على ما يبدو، ومعروف من الأجهزة الأمنية بتطرفه وخاضع لمراقبتها، ولكنها من دون أن يمنعه ذلك من شراء سلاح آلي أو العمل كرجل أمن (خاص).. بالطبع هنا تثار أسئلة متعددة عن «التقصير» في مسألة التعاطي مع الإرهاب في الولايات المتحدة والغرب عموماً.

أياً يكن الأمر، هذه ليست المرة الأولى التي يضرب فيها «الإرهاب المحلي» في الولايات المتحدة، فقبلها بستة أشهر، نفذ زوجان باكستانيان عملاً مماثلاً في «كاليفورنيا».. لكن «النشأة المحلية» للتهديد الإرهابي، لا تعني بحال من الأحوال أنه ليس مستلهماً من مصدر واحد بعيد آلاف الكيلو مترات... «داعش» التي أعلنت مسؤوليتها عن هذه الجريمة البشعة، تتحول إلى برمجة عملها من جديد، بحيث ما إن تجد بيئة فردية أو جماعية بالمواصفات الضرورية، حتى تبدأ العمل بأعلى كفاءة ممكنة، تاركة خلفها الخراب والأشلاء الممزقة.

لقد قال كثيرون –وهم على حق– إن «داعش» تزداد خطورة كلما اقتربت من خط نهايتها في العراق وسورية، وخطورتها لن تقتصر على البلدين المذكورين، فهي تبحث باستمرار عن أهداف رخوة وعمليات استعراضية في شتى أنحاء العالم، وخاصة في الدول الغربية الكبرى، وذلك بهدف رفع الروح المعنوية لإرهابييها وأنصارها من جهة، ومن أجل التأكيد لخصومها من جهة ثانية بأنها باقية وتتمدد وإن كان ذلك بأشكال مختلفة.

السؤال المهم هنا، كيف سينعكس اعتداء «أورلاندو» الإرهابي على سياسة واشنطن تجاه سورية والعراق والحرب على داعش؟ وهل سيترك الاعتداء أثره على المعركة الانتخابية المحتدمة على الرئاسة الأميركية بين «هيلاري كلينتون ودونالد ترامب»؟

من الصعب أو السابق لأوانه إيجاد أجوبة دقيقة على هذين السؤالين، وعلى أي حال، إن مثل هذه العمليات الدامية والمفاجئة مرشحة للاستمرار والتصاعد، فالحرب على الإرهاب، ولو أنها ليست كما يجب أن تكون فعالة أكثر من الجانب الأميركي، ربما تسهم في تعطيل قدرات «داعش» على تنظيم هجمات منسقة من عناصر منتظمة في صفوفه وتلقوا تدريبات في معسكراته، لكن «الصنف الثالث» من الإرهابيين المتأثرين عن بعد بالتنظيم والمعروفين باسم «الذئاب المتوحدة» سيشكلون التهديد الأبرز للأمن والاستقرار في المرحلة المقبلة.